التقى رئيس البرلمان الأوروبي وحضر وليمة أقامها ميغيل مارتينيز على شرفه

الغانم: العلاقات الخليجية- الأوروبية عميقة وإستراتيجية

اتفقنا على العديد من المقترحات ستكون لها أثر إيجابي على الطرفين إذا تحولت إلى واقع ملموس

مرزوق الغانم أثناء لقائه مع رئيس البرلمان الأوروبي

بروكسل - «كونا»: أشاد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم بعمق العلاقات التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي بدول الاتحاد الأوروبي والتعاون المثمر في العديد من المجالات مؤكدا أن الجانبين يشكلان أهمية استراتيجية لبعضهما البعض.

وشدد الرئيس الغانم في تصريح لتلفزيون الكويت و«وكونا» عقب لقائه والوفد البرلماني المرافق له رئيس البرلمان الاوروبي مارتن شولتز بمقر البرلمان على أن الدول الخليجية كانت دائما محل ثقة اوروبا ومصدرا يعتمد عليه لتوفير الطاقة للدول الاوروبية.

وقال إن اللقاء كان «صريحا وواضحا ومثمرا جدا» تطرق الى الامور «التي تساهم في تقريب وجهات النظر وتبني على العلاقة المتميزة بين البرلمان الاوروبي والبرلمانات الخليجية وتصل بنا الى التقارب والتفاهم».

واضاف أن الجانبين تطرقا ايضا الى قضايا اقليمية بينها ملفات سوريا وايران والعراق اضافة الى بحث تطوير العلاقات بين البرلمان الاوروبي والبرلمانات الخليجية بصفة عامة لاسيما ان دولة الكويت تترأس الدورة الحالية للمجالس التشريعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس الأمة الكويتي بصفة خاصة.

وذكر الرئيس الغانم ان الجانبين اتفقا على وضع العديد من المقترحات «التي ان تحولت الى واقع ملموس سيكون لها اثر ايجابي على الشعبين الخليجي والاوروبي».

وبشان اعفاء المواطنين الكويتيين من تاشيرة الدخول الاوروبية «شنغن» أعرب الرئيس الغانم عن أمله بان يحظى طلب الكويت بالدعم الاوروبي في حال طرحه أمام البرلمان.

واعرب عن شكره للبرلمان الاوروبي لإعفاء مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة من تاشيرة الدخول قائلا «أي نجاح للامارات هو نجاح للكويت».

وافاد بانه وجه دعوة رسمية لرئيس البرلمان الأوروبي شولتز لزيارة دولة الكويت معربا عن امله باستكمال المباحثات وتفعيل لجنة الصداقة الكويتية الاوروبية التي سيتم تشكيلها بين مجلس الأمة والبرلمان الاوروبي «لتحويل كل ما نوقش الى أمور ملموسة».

وحول علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول الاوروبية في المجالين الاقتصادي والاستثماري اوضح الرئيس الغانم ان «العلاقة الاقتصادية بين الخليجيين والأوروبيين ليست بجديدة» مشيرا الى ان دول مجلس التعاون الخليجي تحتل المرتبة الخامسة عالميا في التبادل التجاري مع الدول الاوروبية.

واكد أن «الدول الخليجية تعمل على توحيد تشريعاتها الاقتصادية وان يكون لها سوق خليجية مشتركة وعندئذ يمكننا عقد العديد من الاتفاقيات مع السوق الاوروبية المشتركة» واصفا العلاقات الخليجية الاوروبية بانها «متميزة» على كافة الاصعدة.

في سياق متصل، أعرب نائب رئيس البرلمان الأوروبي ميغيل مارتينيز عن تقديره وزملائه لمكانة دولة الكويت بالنسبة للاتحاد الاوروبي مؤكدا انها تاتي دائما في مقدمة قائمة الاصدقاء الاوفياء والداعمين لمسيرة الاتحاد.

نأمل بأن يحظى طلب الكويت بإعفاء مواطنينا من تأشيرة شينغن بالدعم الأوروبي في حال طرحه أمام البرلمان

جاء كلام مارتينيز في كلمة مقتضبة ألقاها خلال مأدبة الغداء الرسمية التي اقامها على شرف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له.

واشار مارتينيز الى ان حضور هذا الوفد رفيع المستوى من مجلس الأمة الكويتي يعطي الأمل لتعميق العلاقات الثنائية في المستقبل وترقيتها الى مستويات أفضل.

من جانبه أشاد الرئيس الغانم في كلمة مماثلة بالجهود التي قام بها مارتينيز خلال مسيرته المهنية وتجلت بشكل واضح أثناء محنة الغزو الصدامي للكويت عندما كان رئيسا للمجموعة البرلمانية الأوروبية بالاضافة الى جهوده المستمرة في المحافل الدولية المختلفة ودعمه الدائم لقضايا الكويت والأسرى والمفقودين الكويتيين.

جانب من اللقاء بين الوفد الكويتي مع شولتز

الغانم مع نائب رئيس البرلمان الأوروبي

لمناقشة التحديات التي تواجه الأمة ووضع الصيغ والقرارات المناسبة حيالها

برلمانيون كويتيون وعرب يؤكدون أهمية الدور المنوط بالبرلمان العربي

مبارك الخرينج خلال المؤتمر

عمان - «كونا»: أكد برلمانيون كويتيون وعرب مشاركون في اجتماعات لجان البرلمان العربي المنعقدة في عمان أهمية دور البرلمان العربي في مناقشة التحديات التي تواجه الامة ووضع الصيغ والقرارات المناسبة حيالها.

وقال نائب رئيس مجلس الامة الكويتي مبارك الخرينج في تصريح لـ«كونا» أمس ان على البرلمان العربي مسؤوليات لا تقل أهمية عن تلك التي تتحملها البرلمانات الاخرى.

وأضاف ان البرلمان العربي يمر بمرحلة وظروف عاصفة «نتمنى» ان يكون على قدر المسؤولية وان يجتاز هذه المرحلة.

وذكر الخرينج ان امام البرلمان العربي قضايا كثيرة ابرزها القضية الفلسطينية رغم تصدر القضية السورية ومعاناة الشعب السوري المشهد حاليا معربا عن امله ان يشكل مؤتمر «جنيف 2» مرحلة جديدة لسوريا.

وعن جلسة البرلمان العربي التي ستعقد يوم الخميس لمناقشة واقرار صيغ وقرارات اللجان المنبثقة عن البرلمان قال الخرينج ان الاجتماع الختامي مهم خاصة للقضيتين الفلسطينية والسورية والبحث في تقارير اللجان معربا عن شكره للاردن ملكا وحكومة وشعبا والبرلمان الاردني.

واعرب الخرينج عن تقديره للبرلمان العربي واعضائه الحاليين والسابقين خاصة من اسهموا في تاسيس البرلمان وانجاحه والانتقال به الى مرحلة الديمومة مؤكدا اهمية دور البرلمان العربي في تناول القضايا العربية والتصدي لها.

من جانبه وصف رئيس البرلمان العربي احمد الجروان في حديث مماثل لـ «كونا» البرلمان بانه منظومة متكاملة تعمل على تعزيز العمل العربي المشترك.

وأوضح ان انعقاد البرلمان العربي في الاردن ياتي انطلاقا من رؤيته بضرورة عقد جلسة من جلسات المؤتمر في مقر جامعة الدول العربية او في مقار البرلمان العربي وجلسة اخرى تعقد في عاصمة من عواصم الدول العربية وعليه تم اختيار الاردن.

وقال ان الاردن يمر بظروف صعبة نتيجة استمرار تدفق اللاجئين السوريين على اراضيه ما استدعى عقد هذه الجلسة في العاصمة الاردنية عمان لدعم الجهود الاردنية وتسليط الضوء على التحديات التي تواجه الاردن وايصال رسالة من موقع الحدث.

الخرينج: البرلمان العربي يمر بظروف عاصفة ونتمنى أن يكون على قدر المسؤولية

الجروان: انعقاده في الأردن يتواكب مع أزمة تدفق اللاجئين السوريين عليه

بسبب ما اعتبره «تجاوزات إدارية ودستورية»

الروضان: سأقدم استجوابا لوزير التربية بعد الانتهاء من الاستجوابات القائمة

روضان الروضان

اعلن النائب روضان الروضان عن تقديم استجواب لوزير التربية وزير التعليم العالي د.نايف الحجرف مباشرة بعد الانتهاء من الاستجوابات القائمة. وأضاف الروضان ردا على سؤال صحافي بانه يملك أوراق ومستندات تدين الوزير بمخالفته للدستور مخالفة صريحة وصارخة إضافة الى تجاوزات ادارية عديدة وجّه على أساسها عدة أسئلة برلمانية.

وأوضح الروضان بأنه تدرج بالمساءلة حتى لايتهم بانه يسعى للتازيم أو عرقلة عمل المجلس لذلك فقد صرّح سابقا عن تجاوزات الوزير ووجه بعدها أسئلة برلمانية مؤكدا على التزامه بالتدرج في المساءلة. وقال الروضان ، انا على يقين بأن مارتكبه الوزير من مخالفات دستورية وتجاوزات ادارية لن تمكنه من الاجابة على أسئلتي لكن أردت من خلالها أن أبين لزملائي نواب الأمة مدى التزامي في التدرج بالمساءلة كما انني أردت أن اقيم الحجة على الوزير لأني واثق من انه لن يستطيع الاجابة على الاسئلة البرلمانية التي وجهتها له.

الزلزلة: المجلس مستمر أربـــع سنوات

يوسف الزلزلة

توقع عضو مجلس الأمة النائب د.يوسف الزلزلة أن مجلس الأمة الحالي سيواصل مدته إلى أربع سنوات، مستبعداً في رأيه على أن الدعوة للانتخابات كانت صحيحة، مستبعداً أن تحكم المحكمة الدستورية بإبطاله. وقال الزلزلة: «برأيي أنه لن تبطل المحكمة الدستورية المجلس الحالي لأن إجراءات الدعوة للانتخابات كانت صحيحة وعليه فالأمر الطبيعي أن الانتخابات ونتائجها كانت صحيحة إلا ما سيثبت من خلال إعادة فرز للأصوات حول بعض الطعون فيها وأرى أن هذا المجلس سيستمر لأربع سنوات إلا أن يشاء الله أمرا غير ذلك.

الحمدان يطالب بعدم السماح بالاحتفال بـ «الكريسماس»

طالب النائب حمود الحمدان بالتشديد في عدم السماح بمظاهر الاحتفالات بما يسمى بـ «الكريسماس»، لما فيها من إقرار لمعتقدات وثنية من أرواح و تماثيل، وهو عيد لغير المسلمين، مشيرا إلى أن الكويت بلد محافظ ولله الحمد وجبل أهله على التدين والمحافظة على العادات والتقاليد.

ولفت إلى أن في السنوات الأخيرة بدأت تنتشر مثل هذه الاحتفالات الدينية الغريبة على مجتمعنا في محاولة للبعض لإقحامها بيننا، ووصل الأمر إلى إقامة حفلات مختلطة ورقص وربما يصل إلى حد السكر والخنى، وسط تغاضي من بعض المسؤولين في الحكومة وغض الطرف عنها، مشيرا إلى ان على الجهات المسؤولة في الدولة التحرك بحزم وحسم ومنع مظاهر تلك الاحتفالات سواء في الأسواق التجارية والمجمعات، أو في الفنادق والمخيمات، وتطبيق القانون على الجميع.

وقال الحمدان إن المشاركة في الاحتفالات بأعياد دينية غير إسلامية كالكريسماس أو الهيلوين أو رأس السنة أو الفالنتاين أو أعياد البوذيين والوثنيين وغيرهم تعد إقرارا لهم على معتقدهم الباطل الذي يحتفلون من أجله، وهي من الإعانة على الإثم والعدوان، كما أن مشاركتهم في أعيادهم من صور التشبه بغير المسلمين بالظاهر ويحوي المحبة الداخلية، وقد نهى الشارع عن التشبه بهم، قال صلى الله عليه و آله وسلم: « من تشبه بقوم فهو منهم».

لتعزيز قدرة الحكومة على التعامل معها وضمان حماية المال العام

الحويلة يطالب بإنشاء جهاز للمشروعات الكبرى

على السلطة التنفيذية الاهتمام بالمراحل الأولية للمشاريع وبحث دراسات الجدوى

طالب النائب د.محمد الحويلة الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شانها تعزز قدرتها على التعامل مع المشروعات الإنشائية بما يضمن حماية المال العام.

وقال الحويلة ان على الحكومة الاهتمام بالمراحل الأولية لدراسة المشاريع الإنشائية وبحث دراسات الجدوى والشروط المرجعية والدراسات الفنية، وتعزيز وتدريب القوة العاملة الفنية لدى الجهات الحكومية بشكل مستمر لكي تتناسب مع حجم المشاريع الإنشائية، وتقليص الإجراءات الخاصة بالدورة المستنديه لدى الجهات الحكومية للاستفادة من المشاريع حسب جدولتها في خطة التنمية .

وأكد على ضرورة الالتزام بالمدد الزمنية للتعاقدات لضمان إنهاء المشروعات في مواعيدها المحددة والاستفادة منها، والتنسيق المستمر بين الجهات الحكومية لتذليل العوائق والصعوبات لإنهاء المشاريع في وقتها المحدد وللحفاظ على المال العام .

واختتم الحويلة قائلا انه تقدم بمقترح قانون بإنشاء جهاز لمتابعة تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى « Mega Projects » يشكل من الوزارات المختلفة المرتبطة بتنفيذ المشروعات الكبرى لضمان التنسيق فيما بينهما وخاصة للمشاريع الكبرى المستقبلية المرتبطة بخطة التنمية مثل مشروع السكة الحديد والمترو ومشاريع البنية التحتية الكبرى.

وجاء في نص الاقتراح مايلي: أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شان إنشاء جهاز لمتابعة تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى ، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

محمد الحويلة

الطاحوس يطالب بتسوير الأراضي الفضاء وزيادة الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية

تقدم عضو مجلس الامة النائب اسامة الطاحوس باقتراحين بشان قيام المجلس البلدي وبلدية الكويت باتخاذ الإجراءات القانونية واللائحة اللازمة لقيام ملاك وحائزي مساحات الأراضي الفضاء وقسائم السكن الخالية الواقعة بين المناطق السكنية، والآخر حول زيادة الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية ، جاء نصهما كالتالي:

تحتل الكثير من الأراضي الفضاء والقسائم السكنية غير المبنية حيزاً كبيراً في الغالب من مناطق الكويت.

ولما كانت هذه المساحات من الأراضي والقسائم تصبح مرتعا لمخالفي القانون الذين يستغلونها للسيارات أو عرضها للبيع فضلاً عن استخدام بعضها لإلقاء مخلفات البناء والمركبات المهملة بصورة تخل بالأمن العام فضلاً عما تمثله من تشويه المنظر الحضاري للمنطقة إضافة إلى ما تسببه من قلق لقاطني المنطقة والمساكن المجاورة لها.

لذلك وعملاً على حماية الأمن وتحقيق المظهر الحضاري لمختلف مناطق الكويت وعلاجاً لظاهرة إهمال ملاك وحائزي هذا الأراضي وتلك القسائم لها أو استغلالها بصورة حضارية.

فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضة على مجلس الأمة الموقر.

قيام المجلس البلدي وبلدية الكويت باتخاذ الإجراءات القانونية واللائحة اللازمة لقيام ملاك وحائزي مساحات الأراضي الفضاء وقسائم السكن الخالية الواقعة بين المناطق السكنية بالبدء على الفور بتسويرها بأسوار ذات مظهر حضاري وجمالي وعلى أن ترفع على هذه الأسوار بياناً بالمساحة واسم المالك ورقم وثيقة الملكية ووسيلة الاتصال بالمالك في حالة تعرض المساحة لأي تدخل أو تعدي، على أن يتم تنظيف هذا المشروع خلال سنة على الأكثر ويشمل جميع مناطق الكويت.

مع مراعاة إجازة تعامل المرخص لهم مع الجمعيات التعاونية والمراكز التجارية للعرض والبيع .

وفي الاقتراح الثاني قال الطاحوس: أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن زيادة الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية برجاء التفضل بعرضة على مجلس الأمة الموقر.

- بعض الاطلاع على الدستور

- وعلى القانون رقم 16 لسنة 1965 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،

- وعلى القانون رقم 17 لسنة 1960 في شأن الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له ،

أسامة الطاحوس

- وعلى القانون رقم 38 لسنة 1964 في شأن العمل بالقطاع ،

- وعلى المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 1967 بانشاء الحرس الوطني والقوانين المعدلة له،

- وعلى القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش والقوانين المعدلة له،

- وعلى القانون رقم 23 لسنة 1968 بنظام قوة الشرطة والقوانين المعدلة له،

- وعلى القانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التامينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،

- وعلى القانون رقم 61 لسنة 1976 في شأن التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له.

- وعلى القانون رقم 22 لسنة 1969 في شأن المساعدات العامة ،

- وعلى المرسوم بقانون رقم 1 لسنة 1995 بمنح زيادة العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة ،

- وافق مجلس الأمة على القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

(المادة الأولى)

يكون الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية للمخاطبين بأحكام القوانين المنظمة للمعاشات المستحقة لهم 1500 (ألف وخمسمائة دينار كويتي) مع عدم الأخلال بأي حقوق أو ميزات أخري مقررة لهم بحكم وظائفهم قبل الإحالة إلي التقاعد.

(المادة الثانية)

لا تصرف أي فروق عن الفترة السابقة على العمل بأحكام هذا القانون.

(المادة الثالثة)

يؤذن للحكومة في أن تأخذ من المال الاحتياطي العام للدولة المبالغ اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

(المادة الرابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

وأرفق النائب مع اقتراحه مذكرة إيضاحية جاء فيها ما يلي:

تجسيداً على تلمس أحوال المواطنين والسعي إلي دعم كفالة وتأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية حفاظا على الأواصر العائلية ووفاء بحاجات الأسرة لمواجه تكاليف الحياة.

وبالنظر إلي ما تشهده الأحوال الاقتصادية المحلية والعالمية من الزيادة المتطردة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات بصورة أثرت سلباً على المستوى المعيشي للمواطنين ، وعلى نحو خاص المتقاعدين مستحقي المعاشات التقاعدية من وزارات الدولة والمؤسسات والهيئات العامة بها كان من اللازم النظر في أن يكون الحد الأدنى للمعاش التقاعدي لأي منهم الف وخمسمائة دينار ودون أن ينال من أي حقوق أو مميزات وظيفية أخري تكون ممنوحة لهم وذلك دعما لهم لمواجة الزيادة المضطردة في تكاليف المعيشة ومواجة نفقات الحياة اليومية لهم وأسرهم لذلك كان هذا الاقتراح بقانون حيث نصت المادة الأولى على أن يكون الحد الأدنى للمعاش لكل المخاطبين من موظفي الدولة هو ألف وخمسمائة دينار وعلى أن تغطي تكاليف تنفيذ القانون من الاحتياطي العام للدولة لكل جهة من الخاضعين لأحكام هذا القانون ، مع عدم صرف أي فروق عن الماضي.